وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 13 January, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

الرياض

النفط يتراجع مع تهدئة مخاوف تعثر الإمدادات الإيرانية واستئناف الصادرات الفنزويلية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تراجعت أسعار النفط، أمس الاثنين، بعد أن أعلنت إيران سيطرتها الكاملة على الوضع عقب أحداث العنف التي شهدتها نهاية الأسبوع، مما خفف بعض المخاوف بشأن إمدادات النفط من هذا البلد المنتج في منظمة أوبك، في حين يدرس المستثمرون أيضاً الجهود المبذولة لاستئناف صادرات النفط من فنزويلا.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 9 سنتات لتصل إلى 63.25 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 07:50 بتوقيت غرينتش، بينما بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 59.02 دولاراً للبرميل، بانخفاض قدره 10 سنتات..

ارتفع كلا العقدين بأكثر من 3 % الأسبوع الماضي، مسجلين أكبر ارتفاع أسبوعي لهما منذ أكتوبر، في ظل تصعيد النظام الإيراني حملته القمعية ضد أكبر المظاهرات منذ عام 2022، على الرغم من تصاعد حدة الاحتجاجات خلال عطلة نهاية الأسبوع. وسجل كلا الخامين القياسيين العام الماضي أسوأ أداء سنوي لهما منذ عام 2020، بانخفاض يقارب 20 %.

أكد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، يوم الاثنين، أن الوضع في إيران "تحت السيطرة الكاملة" بعد تصاعد العنف خلال عطلة نهاية الأسبوع. وأضاف أن تحذير الرئيس الأميركي دونالد ترمب من اتخاذ إجراءات ضد طهران في حال تحولت الاحتجاجات إلى أعمال عنف دموية، قد يستغله "إرهابيون" لاستهداف المتظاهرين وقوات الأمن بهدف استدراج تدخل أجنبي. وأفادت منظمة حقوقية، يوم الأحد، بأن الاضطرابات المدنية في إيران أسفرت عن مقتل أكثر من 500 شخص.

وصرح مسؤول أميركي بأن ترمب من المتوقع أن يجتمع مع كبار مستشاريه يوم الثلاثاء لمناقشة الخيارات المتاحة لإيران. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط في الأيام الأخيرة، لا يزال السوق يقلل من شأن المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن صراع إيراني أوسع قد يؤثر على شحنات النفط في مضيق هرمز، وفقًا لما ذكره شاؤول كافونيك، رئيس قسم أبحاث الطاقة في شركة "إم إس تي ماركي". وأضاف: "يقول السوق: أروني اضطرابًا في الإمدادات قبل اتخاذ أي إجراء ملموس".

مع ذلك، من المتوقع أن تستأنف فنزويلا صادراتها النفطية قريباً بعد الإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو، حيث صرح ترمب الأسبوع الماضي بأن حكومة كاراكاس ستُسلّم ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الخاضع للعقوبات إلى الولايات المتحدة.

أدى ذلك إلى سباق محموم بين شركات النفط للعثور على ناقلات وتجهيز عمليات لنقل النفط الخام بأمان من السفن والموانئ الفنزويلية المتهالكة. وقالت شركة ترافيجورا في اجتماع مع البيت الأبيض يوم الجمعة إن أول سفينة تابعة لها ستُحمّل خلال الأسبوع المقبل.

وقال محللو بنك إيه ان زد، بقيادة دانيال هاينز، في مذكرة: "هناك دعوات أيضاً لعمال قطاع النفط بالتوقف عن العمل وسط الاحتجاجات". وأضافوا: "يُعرّض هذا الوضع ما لا يقل عن 1.9 مليون برميل يومياً من صادرات النفط لخطر التعطيل".

وقد هدد الرئيس الأميركي دونالد ترمب مراراً بالتدخل في حال استخدام القوة ضد المتظاهرين.

وتوقعت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في شركة فيليب نوفا، أن تبقى أسعار النفط ضمن نطاق محدد ما لم يحدث انتعاش واضح في الطلب أو انقطاع كبير في الإمدادات. وأضافت أن أسعار العقود الآجلة للنفط تعكس بشكل متزايد توقعات فائض العرض مع دخول السوق عام 2026.

في غضون ذلك، يراقب المستثمرون أيضًا احتمالية حدوث اضطرابات في الإمدادات من روسيا وسط الهجمات الأوكرانية المستمرة التي تستهدف منشآت الطاقة الروسية، واحتمالات فرض الولايات المتحدة عقوبات أشد على قطاع الطاقة الروسي.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط إلى حد كبير في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، حيث قيّم المستثمرون مخاطر انقطاع الإمدادات نتيجة تصاعد الاضطرابات في إيران مقابل احتمالية عودة كميات إضافية من النفط إلى السوق من فنزويلا.

تركز اهتمام الأسواق على إيران، وهي منتج رئيسي في الشرق الأوسط، حيث تصاعدت حدة الاحتجاجات المناهضة للحكومة على نطاق واسع خلال الأيام الأخيرة. وقال مسؤولون إيرانيون إن القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة ستُستهدف إذا تدخلت واشنطن لصالح المتظاهرين.

اتخذ الرئيس الأميركي دونالد ترمب موقفًا أكثر تشددًا تجاه إيران، مصرحًا الأسبوع الماضي بأن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي إذا واصلت السلطات الإيرانية قمع المتظاهرين بعنف. وقال محللو بنك آي إن جي في مذكرة: "إيران رابع أكبر عضو في منظمة أوبك، حيث تنتج حوالي 3.2 مليون برميل يوميًا من النفط الخام. لذا، فإن هذا يترك قدرًا كبيرًا من مخاطر الإمدادات معلقًا على السوق".

التطورات في فنزويلا

مع ذلك، حدّت التطورات في فنزويلا من المكاسب، حيث أشارت واشنطن إلى أنها قد تتجه نحو تخفيف القيود المفروضة على قطاع النفط في البلاد. وقال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت إنه يمكن رفع المزيد من العقوبات المفروضة على فنزويلا في وقت مبكر من هذا الأسبوع لتسهيل مبيعات النفط.

وأضاف محللو بنك آي إن جي: "قد يكون من الصعب على شركات النفط التي صادرت الحكومة الفنزويلية أصولها سابقًا العودة إلى السوق دون الحصول على التعويضات التي حُكم لها بها في المحاكم الدولية".

وصرّح الرئيس الأميركي دونالد ترمب، يوم الأحد، بأنه قد

يمنع شركة إكسون موبيل من الاستثمار في فنزويلا، وذلك بعد أن وصف رئيسها التنفيذي، دارين وودز، البلاد بأنها "غير جاذبة للاستثمار" خلال اجتماع عُقد في البيت الأبيض الأسبوع الماضي. وأبلغ وودز، الرئيس التنفيذي لشركة إكسون، ترمب بأن فنزويلا بحاجة إلى تغيير قوانينها قبل أن تُصبح فرصة استثمارية جذابة، وذلك خلال اجتماع رفيع المستوى عُقد يوم الجمعة مع 17 مسؤولاً تنفيذياً آخر على الأقل في قطاع النفط..

كان ترمب قد حثّ المجموعة على إنفاق 100 مليار دولار لإنعاش قطاع النفط الفنزويلي في اجتماع عُقد بعد أقل من أسبوع من قيام القوات الأميركية باعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وإزاحته من السلطة في عملية مداهمة جريئة خلال الليل.

سرعان ما تصدّرت تصريحات وودز المتشككة عناوين الأخبار، مما قوّض آمال البيت الأبيض في تعزيز زخم مشاركته مع أبرز المسؤولين التنفيذيين في قطاع النفط في العالم. وقال ترامب للصحفيين على متن طائرة الرئاسة الأميركية (إير فورس ون) في طريق عودته إلى واشنطن يوم الأحد: "لم يعجبني رد إكسون. سأميل على الأرجح إلى استبعاد إكسون. لم يعجبني ردهم. إنهم يتصرفون بذكاء مفرط."

وأمّمت حكومة الرئيس الراحل هوغو تشافيز قطاع النفط والغاز بين عامي 2004 و2007، وبينما كانت شركة شيفرون تتفاوض على اتفاقيات شراكة مع شركة النفط الفنزويلية بدفسا، غادرت شركتا كونوكو فيليبس، وإكسون موبيل البلاد ورفعتا دعاوى تحكيم بارزة بعد ذلك بفترة وجيزة.

وتدين فنزويلا الآن بأكثر من 13 مليار دولار أميركي لشركتي كونوكو فيليبس، وإكسون موبيل مجتمعتين مقابل عمليات التأميم، وفقًا لأحكام المحاكم. وقال وودز لترامب يوم الجمعة: "صودرت أصولنا هناك مرتين، لذا يمكنك أن تتخيل أن دخول البلاد للمرة الثالثة سيتطلب تغييرات جذرية عما شهدناه تاريخيًا هنا".

وأضاف وودز أن إكسون موبيل بحاجة إلى وضع ضمانات لحماية الاستثمارات المستدامة، كما يجب إصلاح قانون المحروقات في البلاد. وقال: "إذا نظرنا إلى الأطر القانونية والتجارية القائمة حاليًا في فنزويلا، فسنجد أنها غير قابلة للاستثمار".

وأبلغ ريان لانس، الرئيس التنفيذي لشركة كونوكو فيليبس، ترمب أن شركته هي أكبر دائن غير سيادي في فنزويلا، ودعا إلى إعادة هيكلة الديون ونظام الطاقة في البلاد بالكامل، بما في ذلك شركة النفط الفنزويلية بدفسا.

وقال ترمب إن شركة كونوكو فيليبس ستسترد جزءًا كبيرًا من أموالها، لكن الولايات المتحدة ستبدأ من الصفر. وأضاف: "لن ننظر في خسائر الماضي لأنها كانت خطأهم". وصرح ترمب يوم الجمعة بأن إدارته ستُقرر الشركات المسموح لها بالعمل في فنزويلا. وقال: "أنتم تتعاملون معنا مباشرةً، ولا تتعاملون مع فنزويلا إطلاقًا. لا نريدكم أن تتعاملوا مع فنزويلا". ويوم السبت، وقّع ترمب أمرًا تنفيذيًا يمنع المحاكم أو الدائنين من الاستيلاء على عائدات بيع النفط الفنزويلي المودعة في حسابات الخزانة الأميركية.

في وقت، قال بنك غولدمان ساكس في مذكرة صدرت يوم الأحد إن أسعار النفط من المرجح أن تنخفض هذا العام مع زيادة المعروض التي تخلق فائضاً في السوق، على الرغم من أن المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بروسيا وفنزويلا وإيران ستستمر في التأثير على تقلبات الأسعار.

وأبقى البنك الاستثماري على توقعاته لمتوسط سعر خام برنت/غرب تكساس الوسيط لعام 2026 عند 56/52 دولاراً للبرميل، ويتوقع أن تصل أسعار برنت/غرب تكساس الوسيط إلى أدنى مستوياتها عند 54/50 دولاراً في الربع الأخير مع تراكم مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وأضاف البنك: "يشير ارتفاع مخزونات النفط العالمية وتوقعاتنا بفائض قدره 2.3 مليون برميل يومياً في عام 2026، إلى أن إعادة توازن السوق تتطلب على الأرجح انخفاض أسعار النفط في عام 2026 لإبطاء نمو المعروض من خارج أوبك ودعم نمو الطلب القوي، ما لم تحدث اضطرابات كبيرة في الإمدادات أو تخفيضات في إنتاج أوبك".

وأشار محللون في البنك إلى أن تركيز صناع السياسات الأميركيين على وفرة إمدادات الطاقة وانخفاض أسعار النفط نسبيًا سيُبقي على استقرار أسعار النفط قبل انتخابات التجديد النصفي. وتوقع محللو غولدمان ساكس أن تبدأ الأسعار بالتعافي تدريجيًا في عام 2027، مع عودة السوق إلى عجز في المعروض نتيجة تباطؤ الإنتاج من خارج أوبك واستمرار نمو الطلب القوي.

ويتوقع البنك الاستثماري أن يبلغ متوسط سعر برنت/غرب تكساس الوسيط 58/54 دولارًا في عام 2027، أي أقل بخمسة دولارات من تقديراته السابقة، مشيرًا إلى زيادات في توقعات إمدادات عام 2027 في الولايات المتحدة وفنزويلا وروسيا بمقدار 0.3 و0.4 و0.5 مليون برميل يوميًا على التوالي.

وتوقع غولدمان ساكس انتعاشًا ملحوظًا في أسعار النفط في وقت لاحق من هذا العقد، مع نمو الطلب حتى عام 2040 بعد سنوات من انخفاض الاستثمار على المدى الطويل، حيث سيبلغ متوسط أسعار خام برنت/خام غرب تكساس الوسيط للفترة 2035-2030 نحو 75 دولارًا/71 دولارًا، أي أقل بخمسة دولارات من تقديراتها السابقة.

وأشارت البنك إلى أن المخاطر التي تهدد توقعات الأسعار تميل بشكل طفيف نحو الجانب السلبي نظرًا لزيادة إضافية في المعروض من خارج أوبك، مضيفةً أنها لا تتوقع أي تخفيضات في إنتاج أوبك، على الرغم من المخاطر الجيوسياسية وانخفاض المضاربات.

وأضاف: "ما زلنا نوصي المستثمرين ببيع عقود برنت الآجلة للفترة من الربع الثالث من عام 2026 إلى ديسمبر 2028 للتعبير عن توقعاتهم بفائض في عام 2026، كما نوصي منتجي النفط بالتحوط ضد انخفاض الأسعار في عام 2026"

تعديل أسعار تعرفة الخدمة للغاز الطبيعي إلى 1.39 ريال

اليوم

تلقت شركة توزيع الغاز الطبيعي، اليوم، خطابا وزارة الطاقة، بشأن تعديل أسعار تعرفة الخدمة للغاز الطبيعي لتصبح (1,39 ريال) لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الجاف.

وأفادت الشركة بالبدء في تطبيق أجور الخدمة الجديدة من تاريخ 2026-01-01م.

وتوقعت الشركة أن يكون لهذا القرار أثر إيجابي على نتائج الشركة ابتداءً من الربع الأول من عام 2026م. عليه، ستقوم الشركة بدراسة الأثر المالي المتوقع والإعلان في حينه.

الطاقة

أقدم حقل نفط في السعودية يفوز بعقد تطوير

دينا قدري

منحت شركة أرامكو عقدًا جديدًا لتطوير أقدم حقل نفط في السعودية، تزيد احتياطياته على 26 مليار برميل، استكمالًا لمشروع ضخم تنجزه الشركة.

ووفق التفاصيل التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، أصدرت أرامكو السعودية عقدًا لشركة ماكديرموت إنترناشونال الأميركية (McDermott International) لتنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب (EPCI) للهياكل في مشروع تطوير حقل المرجان البحري.

ويحمل هذا العقد الرقم 166 في نظام إصدار العقود وأوامر الشراء (CRPO) الخاص بأرامكو؛ إذ رُسّي العقد على ماكديرموت مباشرةً دون إجراء مناقصة تنافسية، وصدر بصفته أمر تغيير، بحسب ما نقلته مجلة "ميدل إيست بيزنس إنتليجنس" (MEED).

وبالإضافة إلى ذلك، تُواصل شركة أرامكو السعودية تطوير مشروعات بحرية أخرى في أنحاء متفرقة من المملكة، مع إصدار المزيد من المناقصات لإجراء عمليات توسعة في الحقول التي تتولى تشغيلها.

حقل المرجان

يُعدّ نطاق عمل العقد الذي فازت به مؤخرًا شركة ماكديرموت مُقتطعًا من مشروع تطوير حقل المرجان البحري الضخم، الذي تبلغ قيمته 15 مليار دولار، والذي أصدرت أرامكو بموجبه عقودًا لـ20 حزمة من أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب في عام 2019.

وفازت ماكديرموت بأكبر حصة من العمل في هذا المشروع العملاق، إذ بلغت قيمة العقود التي حصلت عليها لحزمتين منه 4.5 مليار دولار.

ويُقال، إن شركة ماكديرموت تقترب من إتمام أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب في العقد 166، الخاص بحقل المرجان البحري الذي يُعدّ أحد أهم حقول النفط والغاز في السعودية، وأحد أكبر حقول النفط في العالم من حيث الاحتياطيات المتبقية.

ويعود تاريخ اكتشاف حقل المرجان -الواقع في المنطقة البحرية للجبيل في السعودية- إلى عام 1967؛ ما يجعله أقدم الحقول في المملكة، وهو ما دفع شركة أرامكو إلى توسعته وتحسين عمليات استغلاله تجاريًا.

وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن احتياطيات حقل المرجان تُقدَّر بنحو 26.5 مليار برميل من النفط الخام، واستُخرِج ما يصل إلى 7.7 مليار برميل منها، في حين تبلغ الاحتياطيات المؤكدة المتبقية نحو 18.8 مليار برميل، وفق الأرقام التي أوردها موقع "إنرجي مونيتور" (Energy Monitor).

وبفضل هذه الاحتياطيات العملاقة المتبقية، يأتي الحقل البحري ضمن قائمة أكبر 10 حقول نفطية في العالم حسب الاحتياطيات المتبقية، إذ حاز على المركز الرابع، بعد حقول الغوار السعودي، وحوض برميان الأميركي، والظلوف السعودي.

ويبلغ إنتاج حقل المرجان البحري ما بين 250 و270 ألف برميل يوميًا، وتستهدف شركة أرامكو زيادة حجم إنتاجه بنحو 300 ألف برميل يوميًا، ليبلغ نحو 550 ألف برميل يوميًا.

عقود أخرى لـ أرامكو السعودية

يأتي العقد الجديد استكمالًا لإنفاق شركة أرامكو نحو 11 مليار دولار على عقود الهندسة والمشتريات والبناء والتركيب في قطاع النفط والغاز البحري العام الماضي (2025)، وهو ما يزيد على ضِعف إنفاقها الرأسمالي على المشروعات البحرية في عام 2024، ما يؤكد استمرار الإنفاق القوي على مشروعات التنقيب والإنتاج في المملكة العربية السعودية.

وفي يوليو/تموز 2025، اختارت أرامكو مقاولين لـ5 عقود (150 و157 و158 و159 و160) بقيمة تتجاوز 3 مليارات دولار، تشمل أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب وتحديث البنية التحتية في حقول أبو سعفة والبري ومنيفة والمرجان والظلوف البحرية.

ثم اختارت شركة الطاقة السعودية العملاقة مقاولين لـ4 عقود أخرى تُشكّل جزءًا من مشروع ضخم لتوسيع البنية التحتية في تطوير حقل الظلوف البحري، وهي 145 و146 و147 و148، بقيمة إجمالية تُقدّر بنحو 6 مليارات دولار.

وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول 2025، أعلنت شركة سايبم فوزها بعقدين (162 و165)، إذ يشمل نطاق العمل في عقد 162 أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب لخطّ أنابيب بطول 34 كيلومترًا تقريبًا، بأقطار 20 و30 بوصة، بالإضافة إلى الأعمال ذات الصلة على الهياكل السطحية في حقلي البري وأبو سعفة النفطيين، وذلك لمدة 32 شهرًا.

أمّا نطاق العمل في العقد 165، الذي يمتدّ على مدى 12 شهرًا، فيشمل أعمالًا تحت سطح البحر في حقل المرجان، وأعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب لخطّ أنابيب بري بطول 300 متر، بالإضافة إلى وصلاته.

ووفق التفاصيل التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، تتطلع أرامكو إلى المستقبل، حيث تُقيّم العروض التي تلقتها من مقاوليها في مجال النفط والغاز البحري خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب، وذلك لـ6 مناقصات أخرى.

وتشمل هذه المناقصات العقود 154 و155 و156، التي تُمثّل المرحلة التالية من توسعة البنية التحتية في حقل السفانية النفطي البحري، والعقد 161، الذي يُغطي أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب لـ4 هياكل لمنصات غاز في حقول العربية، والحصباة، وكران، والعقدين 163 و164، المتعلقين بأعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب للبنية التحتية الرئيسة في حقول أبو سعفة، والبري، وكران، والمرجان، والسفانية.

وعلاوةً على ذلك، أصدرت أرامكو دفعة جديدة من 5 مناقصات بحرية تغطي أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب لهياكل رئيسية في حقول أبو سفعة، والبري، ومنيفة، والمرجان، الظلوف، وهي العقود رقم 167، و168، و169، و170، و171، بحسب ما نقلته مجلة "ميدل إيست بيزنس إنتليجنس".

وقد أصدرت أرامكو هذه العقود الـ5 للمقاولين المُدرَجين في قائمة مزودي الخدمات البحرية المتعاقدين معها بموجب اتفاقية طويلة الأجل في ديسمبر/كانون الأول 2025، وحددت في البداية موعدًا نهائيًا لتقديم العطاءات في 3 فبراير/شباط 2026، ثم مدّدته مؤخرًا حتى 31 مارس/آذار.

تدشين الربط الكهربائي الخليجي - العراقي في الربع الأول من 2026 اليوم

قال الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، م.أحمد الإبراهيم، إن الهيئة تتوقع اكتمال مشروع الربط الكهربائي مع جمهورية العراق وتدشينه خلال الربع الأول من عام 2026، على أن تبدأ عملية تصدير الكهرباء إلى العراق خلال صيف العام نفسه.

وأوضح الإبراهيم أن المشروع واجه عدداً من التحديات الفنية والتنفيذية والتنظيمية، إلا أن تضافر الجهود بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية العراق، إلى جانب التعاون الوثيق بين الفرق الفنية والإدارية لدى جميع الأطراف، أسهم في تجاوز تلك التحديات وتحقيق تقدم ملموس أوصل المشروع إلى مراحله النهائية.

نقلة نوعية

أكد أن مشروع الربط الكهربائي الخليجي – العراقي يُعد نقلة نوعية استراتيجية، كونه أول ربط كهربائي خارج منظومة دول مجلس التعاون، ويمثل خطوة متقدمة في مسار التكامل الإقليمي للطاقة، ويعكس الرؤية المستقبلية لدول المجلس والمملكة العربية السعودية في تعزيز الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، وتوسيع نطاق تصدير الطاقة، لا سيما الطاقة النظيفة ومنخفضة الانبعاثات.

وأضاف أن المشروع يحقق حزمة من المميزات الاستراتيجية والفنية والاقتصادية، من أبرزها تعزيز موثوقية الإمداد الكهربائي لجمهورية العراق، خاصة خلال فترات ذروة الأحمال الصيفية و رفع كفاءة التشغيل الإقليمي عبر تبادل الطاقة والاستفادة من فروقات الأحمال بين الشبكات ودعم أمن الطاقة الإقليمي وتقليل مخاطر الانقطاعات.

تنويع مصادر الإمداد

وأفاد بأن ذلك من خلال تنويع مصادر الإمداد، وتمكين تكامل الطاقة النظيفة وفتح آفاق مستقبلية لربط مشاريع الطاقة المتجددة الخليجية بالأسواق المجاورة وتحقيق عوائد اقتصادية وتنموية لدول الربط، وتعزيز مكانة منظومة الربط الخليجي كمحور إقليمي موثوق لتبادل الطاقة.

وأشار الإبراهيم إلى أن المشروع لا يقتصر على كونه مشروعاً فنياً، بل يمثل جسراً للتعاون الاقتصادي والتنموي بين دول الخليج والعراق، ويؤسس لمرحلة جديدة من الشراكات الإقليمية في قطاع الطاقة، تتسم بالاستدامة والمرونة والاعتماد على أحدث المعايير العالمية.

واختتم تصريحه بالتأكيد على التزام هيئة الربط الكهربائي الخليجي بمواصلة دورها الريادي في تطوير البنية التحتية الكهربائية، وتعزيز التكامل الإقليمي، بما يواكب التوجهات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة وأمن الطاقة على المدى الطويل.

العراق يتوقع متوسط سعر برميل النفط بين 55 و62 دولاراً في موازنة 2026

الشرق الأوسط

توقَّع المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي، مظهر محمد صالح، يوم الاثنين، أن يتراوح متوسط سعر برميل النفط ضمن موازنة عام 2026 بين 55 و62 دولاراً، بينما أشار إلى أن هذه التقديرات قابلة للتغير ضمن عوامل عدَّة.

وقال صالح، وفقاً لوكالة الأنباء العراقية: «إن التوقعات العالمية المستندة إلى تحليلات منظمة (أوبك)، وسياق السوق النفطية العالمية، فضلاً عن تقديرات عدد من المؤسسات المالية الدولية، تشير إلى أن متوسط سعر برميل النفط العالمي، خام برنت، المتوقع لعام 2026 قد يتحرك ضمن نطاق تقريبي يتراوح بين 55 و62 دولاراً للبرميل، مع ميل وسطي يقارب 61 دولاراً في عدد معتبر من تقديرات السوق».

وأشار إلى أن «هذه التقديرات تعتمد على تحليلات سوقية وبحوث غير رسمية مرتبطة بتوقعات (أوبك) وتوازنات العرض والطلب في الاقتصاد العالمي، ولا تمثل رقماً سعرياً رسمياً معلناً من المنظمة».

وأضاف أن «هذه التقديرات تبقى قابلة للتغير تبعاً لعدد من العوامل المؤثرة، في مقدمتها تطورات النزاعات الجيوسياسية، وتغير وتيرة نمو الطلب العالمي على الطاقة، وقرارات سياسة الإنتاج ضمن إطار (أوبك بلس)، إلى جانب تسارع التحولات نحو الطاقة المتجددة والسياسات المناخية».

ويحوم خام برنت، خلال تعاملات جلسة الاثنين، حول مستويات 63 دولاراً للبرميل، في حين يحوم خام غرب تكساس الوسيط الأميركي حول مستويات 59 دولاراً للبرميل.

الشرق الأوسط

وكالة: إيران أفرجت «على ما يبدو» عن ناقلة نفط يونانية بعد احتجازها لعامين

قالت خدمة «تانكر تراكرز» لمراقبة حركة الناقلات البحرية، يوم الاثنين، إن إيران أفرجت على ما يبدو عن ناقلة النفط «سانت نيكولاس» المملوكة لجهة يونانية بعد احتجازها في يناير (كانون الثاني) 2024، وفق ما نقلته وكالة «رويترز» للأنباء.

كانت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية قد ذكرت آنذاك أن إيران استولت على ناقلة النفط، التي كانت تحمل نفطاً عراقياً متجهاً إلى تركيا، رداً على مصادرة الولايات المتحدة للسفينة ذاتها وحمولتها النفطية عام 2023.

وجاءت مصادرة الولايات المتحدة للناقلة «سانت نيكولاس» في إطار عملية لإنفاذ العقوبات. وكانت السفينة تُبحر في ذلك الوقت باسم مختلف هو «سويس راجان».

وحذّرت إيران الولايات المتحدة من أن تحركها «لن يمر دون رد».

ولم تتمكن وكالة «رويترز» من التواصل مع الشركة المالكة للسفينة، ولم يرد مديرها على طلبات للتعليق.

"كبلر": النفط الإيراني المخزن في البحر يصل إلى مستوى غير مسبوق العربية

قالت شركة كبلر لبيانات الشحن البحري إن إيران لديها كمية غير مسبوقة من النفط المخزن في البحر، تعادل إنتاج نحو 50 يوماً، في الوقت الذي انخفضت فيه مشتريات الصين بسبب العقوبات وسعي طهران لحماية إمداداتها من خطر الضربات الأميركية.

وأضافت كبلر أن كمية الخام والمكثفات الإيرانية، سواء على الناقلات العابرة أو في سفن التخزين العائمة، بلغت مستوى غير مسبوق مرتفعاً بلغ 166 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 11 يناير/ كانون الثاني. ولدى كبلر بيانات تعود إلى 2016.

وبينما تواجه إيران أكبر مظاهرات مناهضة للحكومة منذ سنوات، حذر الرئيس الأميركي دونالد ترامب من احتمال القيام بعمل عسكري ضدها.

وإيران من أكبر منتجي النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

وقال همايون فلكشاهي المحلل في كبلر لـ"رويترز" إن إيران زادت كمية النفط المخزنة في البحر لتأخير توقف الإنتاج، إذ تباطأت الواردات الصينية في أواخر 2025 لأن المصافي الصينية تفتقر إلى حصص استيراد الخام إلى جانب أن المخزونات في الصين مرتفعة للغاية.

وأضاف فلكشاهي أن إيران تسعى أيضاً إلى إرسال أكبر عدد ممكن من البراميل بعيداً عن الخليج لتقليل المخاطر الجيوسياسية لهذه الكميات. وتفيد كبلر بأن نحو نصف النفط الإيراني الموجود في المياه يوجد بالقرب من سنغافورة.

ترامب يهدد بوقف النفط الفنزويلي عن كوبا

العربية

حذّر الرئيس الأميركي دونالد ترامب كوبا من أنها لن تحصل بعد الآن على النفط الفنزويلي، داعيًا هافانا إلى إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة قبل فوات الأوان.

وفي السياق نفسه، قال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت إن العقوبات الأميركية المفروضة على قطاع النفط في فنزويلا قد تُرفع خلال الأسبوع الجاري.

ومن جهة ثانية، دعت الولايات المتحدة مواطنيها إلى مغادرة فنزويلا فورًا، وسط تقارير عن قيام ميليشيات بنصب حواجز على الطرق لاستهداف أشخاص يُشتبه في دعمهم للولايات المتحدة.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم الأحد على متن الطائرة الرئاسية (إير فورس وان) إنه "يميل" لاستبعاد شركة إكسون موبيل من فنزويلا بعد رد الفعل المتشكك للمدير التنفيذي للشركة تجاه جهود الاستثمار النفطي في البلاد بعد الإطاحة بالرئيس الفنزويلي السابق نيكولاس مادورو.

وقال ترامب للصحافيين على متن طائرة الرئاسة أثناء مغادرته ويست بالم بيتش بفلوريدا: "لم يعجبني رد إكسون. إنهم يتلاعبون بشكل مبالغ فيه".

وخلال اجتماع مع مسؤولين تنفيذيين في قطاع النفط يوم الجمعة، حاول ترامب تهدئة مخاوف الشركات وقال إنهم سيتعاملون مباشرة مع الولايات المتحدة، بدلاً من الحكومة الفنزويلية. ومع ذلك، لم يقتنع البعض، وفق وكالة "أسوشيتد برس".

وحذرت "إكسون موبيل" من أن فنزويلا لا تزال "غير جاذبة للاستثمار" دون "تغييرات جوهرية".

واتسم دارين وودز، المدير التنفيذي لأكبر شركة نفط أميركية، بنبرة تشكيكية خلال اجتماع متلفز في البيت الأبيض مع رؤساء شركات الطاقة يوم الجمعة، في حين أعربت بعض الشركات الأخرى عن تفاؤلها بإمكانية استغلال أكبر احتياطيات نفطية في العالم، وفقاً لما نقلته صحيفة "فاينانشال تايمز"، واطلعت عليه "العربية Business"

تراجع صادرات النفط من أذربيجان خلال 2025

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة الطاقة الأذربيجانية، الاثنين، أن إنتاج الغاز في أذربيجان ارتفع إلى 51.5 مليار متر مكعب عام 2025، مقارنة بـ50.3 مليار متر مكعب في عام 2024، على الرغم من انخفاض صادرات النفط العام الماضي إلى 23.1 مليون طن من 24.4 مليون طن.

وخفضت شركة «بريتيش بتروليوم (BP)» البريطانية إنتاجها من النفط في أذربيجان إلى 16.2 مليون طن عام 2025، مقارنة بـ16.8 مليون طن في عام 2024.

كما انخفضت صادرات الغاز لأوروبا إلى 12.8 مليار متر مكعب من 12.9 مليار متر مكعب. وأعلنت وزارة الطاقة الأذربيجانية أن إجمالي صادرات الغاز لم يتغير عند 25.2 مليار متر مكعب.

وانخفضت صادرات الغاز إلى تركيا، وفقاً للبيانات، إلى 9.6 مليار متر مكعب من 9.9 مليار متر مكعب، كما تراجعت الصادرات إلى جورجيا حتى 2.3 مليار متر مكعب من 2.4 مليار متر مكعب. وظلت صادرات الغاز إلى تركيا، عبر خط أنابيب الغاز العابر للأناضول «تاناب»، ثابتة عند 5.6 مليار متر مكعب.

وأضافت الوزارة أن أذربيجان صدرت 0.5 مليار متر مكعب من الغاز إلى سوريا.

النرويج تحدد مستقبل النفط والغاز في تحديث سياستها لعام 2027

الشرق الأوسط

أعلنت الحكومة النرويجية، الاثنين، أنها ستُقدم وثيقة سياسية إلى البرلمان، العام المقبل، بشأن مستقبل صناعة النفط والغاز، بما في ذلك وصول الشركات إلى مناطق التنقيب.

وقال رئيس الوزراء جوناس غار ستور، في خطاب له: «تُعد صناعة النفط والغاز ذات أهمية بالغة للنرويج، ويجب تطويرها لا التخلص منها تدريجياً».

وتشير التوقعات الرسمية إلى أنه في حين سيظل إنتاج النرويج من النفط والغاز البحري مستقراً، بشكل عام، في عام 2026، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج مع نهاية هذا العقد وبداية العقد المقبل مع النضوب التدريجي للحقول الرئيسية.

وأعلنت وزارة الطاقة، في بيان لها، أن «الورقة البيضاء (ملخص التحول الرقمي وسياسة التنمية) ستتضمن وصفاً لوضع صناعة النفط وآفاقها، بالإضافة إلى تناولها خيارات السياسة الرئيسية التي ستكون مهمة للإنتاج، بدءاً من ثلاثينات القرن الحالي».

وتنتج النرويج نحو 2 في المائة من النفط العالمي، وأصبحت أكبر مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير (شباط) 2022.

ويُعد قطاع النفط والغاز من أكبر الصناعات وأكثرها ربحية في النرويج، حيث تشير توقعات الحكومة إلى أن الإنتاج المتوقع، هذا العام، سيبلغ نحو 4.1 مليون برميل من المكافئ النفطي يومياً، على أن ينخفض إلى أقل من 3.5 مليون برميل من المكافئ النفطي يومياً في عام 2030.

الشرق الأوسط

«فيتول» و«ترافيغورا» تعرضان النفط الفنزويلي على مصافي تكرير هندية وصينية

ذكرت مصادر تجارية عديدة، يوم الاثنين، أن شركتي «فيتول» و«ترافيغورا» بدأتا مباحثات مع مصافي تكرير في الهند والصين بشأن بيع النفط الخام الفنزويلي، على أن يتم تسليم الشحنات في مارس (آذار)، وفق «رويترز».

وأكدت الشركتان، وهما من كبرى شركات تجارة السلع العالمية، يوم الجمعة، أنهما توصلتا إلى اتفاقيات مع الحكومة الأميركية للمساعدة في تسويق النفط الفنزويلي العالق، وذلك بعد أيام من موافقة الحكومة المؤقتة في كاراكاس على تصدير ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الخام إلى الولايات المتحدة.

وستُسهم جهودهما التسويقية في تسريع بيع النفط الفنزويلي بموجب البرنامج الأميركي، مما يسمح لفنزويلا، العضو في منظمة «أوبك»، باستئناف صادراتها التي توقفت منذ الإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو.

تتسابق شركات التجارة لتأمين السفن، وتتحرك بسرعة لبيع النفط الفنزويلي، حيث صرّح الرئيس التنفيذي لشركة «ترافيغورا» بأنها ستشحن أول شحنة لها إلى الولايات المتحدة هذا الأسبوع.

مصافي التكرير الهندية

أفاد مصدران بأن شركة «فيتول» تتواصل مع مصافي التكرير الحكومية الهندية لبيع النفط. وذكر أحد المصادر أن التاجر عرض شحنة بخصم يتراوح بين 8 و8.50 دولار للبرميل على سعر خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال على أساس التسليم.

وقالت مصادر لوكالة «رويترز» الأسبوع الماضي، إن شركتي تكرير النفط الهندية «إنديان أويل كورب» (Indian Oil Corp)، و«هندوستان بتروليوم» (Hindustan Petroleum Corp)، ستدرسان شراء النفط الفنزويلي.

وقالت شركة «ريلاينس إندستريز» إنها ستدرس استئناف شراء النفط الخام الفنزويلي إذا سمحت اللوائح الأميركية بالبيع لمشترين من خارج الولايات المتحدة.

وأفادت ثلاثة مصادر بأن شركتي «فيتول» و«ترافيغورا» تواصلتا أيضاً مع شركة «بتروتشاينا»، لاستكشاف مدى اهتمام شركة التكرير الصينية الحكومية، التي كانت مشترياً رئيسياً لخام ميري الثقيل الحامض الفنزويلي، بالإضافة إلى زيت الوقود، قبل بدء العقوبات الأميركية.

وقال أحد المصادر: «قد يلجأ التجار أولاً إلى كبار تجار النفط الحكوميين بدلاً من شركات التكرير المستقلة في الصين، والتي عادةً ما تشتري النفط الرخيص الخاضع للعقوبات».

وقالت «ترافيغورا» إنها تقدم خدمات لوجيستية وتسويقية لتسهيل بيع النفط الفنزويلي.

التسليم

وأفاد مصدر آخر بأن «فيتول» و«ترافيغورا» تعرضان شحنات للتسليم في النصف الثاني من مارس.

يـوم الأحـد، قامـت شركـة «فيتـول» بتحميـل أول شـحنة مـن النافتـا مـن الولايـات المتحـدة إلى فنزويلا على متن ناقلـة النفـط «هيليسـبونت بروتكتـور» مـن فئـة «باناماكـس»، والمتوقـع وصولهـا إلى ميناء خوسـيه الفنزويلي في 28 يناير (كانـون الثـاني)، وفقـاً لبيانـات الشـحن علـى موقـع «كبلـر».

تُسـتخدم النافتـا لتخفيـف تـركيز النفـط الخـام الفنزويلـي الثقيـل وتسـهيل نقلـه ومعالجتـه.

وقـد أسـهم اسـتئناف صـادرات النفـط الفنزويليـة الوشـيك في تبديـد المخـاوف مـن احتمـال حـدوث انقطـاع في الإمـدادات من إيران، مما حدّ من ارتفاع أسعار العقود الآجلة العالمية للنفط.

شكرًا.